

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٢٥ لسنة ٢٠١٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية ؛

وبناءً على ما عرضه وزير التربية والتعليم والتعليم الفني ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع نزع ملكية العقار الذي تشغله مدرسة العصايد الإعدادية المشتركة بالرقم التعريفي (١٣٠٩٦١٥) ، الكائنة بحوض المسقة نمرة (٦) قسم ثانٍ بناحية العصايد - مركز ديرب نجم محافظة الشرقية ، والبالغ مساحته ٥٠٢٨٥ متر مربع تقريرًا ، والعبرة بالقياس المساحي على الطبيعة .

(المادة الثانية)

يُستولى بطريق التنفيذ المباشر على كامل أرض ومبانى العقار المشار إليه في المادة السابقة والمبين موقعه وحدوده وأسماء ملاكى الظاهرين بالذكرى والرسم التخطيطى الإجمالي والكشف المرفق .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ربيع الآخر سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ٢٠ ديسمبر سنة ٢٠١٧ م)

عبد الفتاح السيسى

وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

مذكرة إيضاحية

للعرض على السيد رئيس الجمهورية

الموضوع :

بشأن نزع ملكية مدرسة العصايد الإعدادية المشتركة بالرقم التعريفي (١٣.٩٦١٥) بمحافظة الشرقية .

العرض :

أتشرف بعرض الآتي :

١ - طلبت مديرية التربية والتعليم بمحافظة الشرقية بتاريخ ٢٠١٢/١/١٧ اتخاذ إجراءات صفة النفع العام على العقار الذي تشغله مدرسة العصايد الإعدادية المشتركة بالرقم التعريفي (١٣.٩٦١٥) بمركز ديرب نجم بمحافظة الشرقية لصالح العملية التعليمية ، حيث إنها في حاجة شديدة إليه ؛ نظراً لوجود كشافة طلابية مرتفعة ، وعدم إمكانية الاستغناء عنه ؛ حيث لا يوجد بديل له .

٢ - المدرسة مؤجرة ومغلقة ولا تستخدم بالعملية التعليمية ؛ نظراً لخطورة حالتها الإنسانية ، والدور الثاني العلوى بالمبنى الرئيسي للمدرسة به ساكن غير مقيم ، والمدرسة كائنة بحوض المسقعة نمرة (٦) قسم ثان بناحية العصايد - مركز ديرب نجم بمحافظة الشرقية .

٣ - تبلغ مساحة كامل أرض ومبانى العقار الذي تشغله المدرسة ٥٢٨٢٨م^٢ تقريراً ، والعبرة بالقياس المساحى على الطبيعة ، وحدوده كالتالى :

الحد الشمالي : بحوضه بطول ٨٧٩م .

الحد الشرقي : بحوضه بطول ٩٤٦م .

الحد القبلي : بحوضه بطول ٤٠، ١٠ م ، ثم يسحر بطول ٢٥، ٥٥ م ، ثم يغرب بطول ٢٦، ٥٥ م ، ثم يسحر بطول ٢٠، ١٤ م ، ثم يغرب بطول ١٥، ٤٢ م .

الحد الغربي : شارع بطول ٦٠، ٢٨ م .

والعقار المذكور مملوك للملك الظاهرين طبقاً للكشف (مرفق ١) .

٤ - أصدر المجلس الشعبي المحلي لمحافظة الشرقية قراره بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢١/١٠/٢٠٠٧ بالموافقة على تقرير صفة النفع العام ، ونزع ملكية بعض المدارس المؤجرة ، منها المدرسة المذكورة (مرفق ٢) .

٥ - تم سداد التعويض الابتدائي وإيداعه خزانة الجهة القائمة بإجراءات نزع الملكية ، وهي مديرية المساحة بالشرقية ، بوجب الشيك الصادر برقم (٢٩٥٢٥٢٤) بتاريخ ٣١/١٠/٢٠١٢ بمبلغ وقدره ٢٠٠٠٠ جنيه (فقط مائتا ألف جنيه مصرى لغير) .

٦ - صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٩٩ لسنة ٢٠١٣ ، باعتبار من أعمال المنفعة العامة نزع ملكية المدرسة ، وتم النشر بالجريدة الرسمية بالعدد الصادر برقم (٤٧) بتاريخ ٢١/١١/٢٠١٣ ، وتم اعتماد المشروع بهيئة المساحة برقم (٢٣٣) تربية وتعليم .

٧ - ورد كتاب الإدارة العامة للتشريع بالهيئة المصرية العامة للمساحة رقم (١١٤) بتاريخ ٣/٣/٢٠١٥ يفيد باعتراض أحد المالك ، ومنعهم من أداء عملهم ، وتم تحويل محضر بذلك (مرفق ٣) ، كما تضمن الكتاب طلب سرعة إزالة أسباب التعرض حتى تتمكن فرقة المشروعات من أداء عملها المتمثل في تحديد وتفريد ورصد المشروع .

٨ - ورد كتاب منظمة الأبنية التعليمية بالشرقية رقم (١٣/١١٤) بتاريخ ٢٠١٥/٤/٤ مرفقاً به محضر اعتراض بتاريخ ١٤/٤/٢٠١٥ (مرفق ٤) ، حيث توجهت اللجنة المشكلة من مندوبى مديرية المساحة بالشرقية ، أعضاء من مركز ديرب نجم ، ومركز الشرطة وأخرين ، وعند قيام اللجنة بتنفيذ القرار قام المواطن / محمد حسام الدين باعتراض اللجنة ، وأفاد بوجود نزاع قضائى ، ولم تتمكن اللجنة من تنفيذ القرار سالف الذكر .

٩ - ورد كتاب منظمة الأبنية التعليمية بالشرقية رقم (٤٨٠ / ٨٣٠) بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢ مرفقاً به صورة الإنذار بعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه تنفيذ القرار المذكور لحين الفصل في الطعن رقم ٩٣٥ لسنة ١٩٩٥ ق - قضاء إداري - الشرقية؛ حيث إن الأمر معروض أمام القضاء ، ولم يفصل فيه بعد .

١٠ - ورد كتاب منظمة الأبنية التعليمية بالشرقية رقم (١٣/٩٠١١) بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢ يفيد بأن الدعوى رقم ٩٣٥ لسنة ١٩٩٥ ق طعن على قرار نزع الملكية، وما زال متداولاً .

الرأي :

وحيث إن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٠ لسنة ١٩٩١، المعدل بالقرار رقم ١٩١٢ لسنة ١٩٩١ ، والذي نص في مادته الأولى على أنه : (تعد مشروعات الأبنية التعليمية الحكومية وملحقاتها من أعمال المنفعة العامة في تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة) ، ونظراً للحاجة الملحة للمدرسة المذكورة؛ حيث إنها تقع بنطاق جغرافي ذي كثافة سكانية مرتفعة؛ لذا فقد ترون سيادتكم التكرم بالنظر ، والتفضل بالموافقة على استصدار القرار الجمهوري المرفق؛ للأسباب المبينة عاليه .

والامر معروض على سيادتكم لاتخاذ ما ترون مناسباً

وزير التربية والتعليم والتعليم الفني

أ. طارق شوقي

وَلِمَنْجَانَةِ الْمُنْجَانَةِ وَلِلْمُنْجَانَةِ وَلِلْمُنْجَانَةِ



CH 2



